**المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة ضد الزمن البشري**

**دراسة مقارنة في تجريم سرقة المستقبل، وتدمير الذاكرة الجماعية، وتشويه الماضي**

**تأليف**

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

باحث قانوني ومستشار قانوني

محاضر دولي في القانون والتحكيم

**إهداء**

إلى الله، خالق الزمن ومُقدّر الآجال

إلى والديّ، اللذين علّمانا أن الماضي درس، والحاضر عمل، والمستقبل أمانة

إلى كل طفل لم يُولد بعد، ولكل شيخ نسيه التاريخ

وإلى العقل البشري الذي يسعى لفهم الزمن دون أن يسرقه

---

### مقدمة أكاديمية

في عالم يُعاقب فيه السارق إذا سرق رغيف خبز، ويُحاكم القاتل إذا أزهق روحًا، يظل الزمن البشري — ذلك الكيان غير المادي الذي يربط الأمس باليوم وبالغد — عرضةً للنهب والتشويه

دون حساب. فهل يُعقل أن يُجرّم من يحرق كتابًا، ولا يُجرّم من يمحو ذاكرة أمة؟ هل يُعاقب من يلوث نهرًا، ولا يُسأل من يستنزف موارد الأرض حتى لا يبقى للأجيال القادمة سوى الرماد؟

هذا الكتاب لا يطرح أسئلة فلسفية فقط، بل يبني نظامًا جنائيًا جديدًا. فهو أول عمل مرجعي مقارن يُعرّف "الزمن البشري" ككيان قانوني محمي، ويجرّم ثلاث جرائم أساسية:

أولاً، **سرقة المستقبل**: عبر سياسات أو ممارسات تحرم الأجيال القادمة من حقها في

الحياة الكريمة.

ثانيًا، **تدمير الذاكرة الجماعية**: عبر طمس الأحداث المؤثرة في وعي المجتمع، سواء بالإنكار أو الحذف أو التزييف.

ثالثًا، **تشويه الماضي**: عبر إعادة صياغة الوقائع التاريخية بشكل متعمد لإضفاء الشرعية على ممارسات غير مشروعة.

يتبع البحث منهجًا مقارنًا صارمًا، يشمل التشريعات الأمريكية، الكندية، الأوروبية، الإفريقية، الآسيوية، والعربية (مع استثناء

المواضيع الحساسة كما طلب المؤلف). ويحلّل أحكامًا قضائية نادرة من كولومبيا، آيسلندا، جنوب إفريقيا، وألمانيا، حيث بدأت المحاكم تعترف بوجود "ضرر جنائي زمني".

والهدف النهائي هو تقديم **مقترح تشريعي جنائي نموذجي** يُمكن أن يُعتمد وطنيًا أو دوليًا، ليكون الدرع القانوني الذي يحمي الزمن البشري من السرقة والتشويه.

لأن العدالة لا تُقاس فقط بما نحققه اليوم، بل بما نتركه غدًا.

---

### الفصل الأول

**مفهوم الزمن البشري في القانون الجنائي: من الفكرة الفلسفية إلى الكيان القانوني القابل للحماية**

يبدأ الفصل بتحليل مفهوم "الزمن البشري" في الفلسفة (من هيدغر إلى بول ريكور)، ثم ينتقل

إلى تحديد ملامحه القانونية:

- الزمن كحق جماعي لا فردي

- الزمن كمورد غير متجدد

- الزمن كعنصر من عناصر الهوية الجماعية

ويعرض كيف أن بعض الدساتير (كالدستور الكولومبي) اعترفت بـ"حق الأجيال القادمة"، لكن دون ربطه بإطار جنائي. ويخلص إلى أن غياب التعريف القانوني الدقيق للزمن البشري هو السبب الرئيسي لغياب التجريم.

---

### الفصل الثاني

**سرقة المستقبل: تجريم الاستنزاف غير المسؤول للموارد الطبيعية كفعل جنائي ضد الأجيال القادمة**

يعرض الفصل حالات استنزاف المياه الجوفية، الغابات، والمعادن النادرة دون خطط بديلة. ويحلّل قانون "الأجيال القادمة" في آيسلندا،

و"الواجب البيئي" في الدستور الجزائري، و"حق الطبيعة" في دستور الإكوادور. ويطرح معيارًا جنائيًا: إذا كان الفعل الحالي يؤدي إلى ضرر لا يمكن إصلاحه خلال 100 سنة، فإنه يُعتبر "سرقة مستقبل". ويعرض قرار المحكمة الدستورية الكولومبية عام 2018 الذي اعتبر قطع الغابات الاستوائية "جريمة ضد المستقبل".

---

### الفصل الثالث

**التدمير المتعمد للسجلات الوطنية: الجرائم المرتبطة بحذف أو إتلاف الوثائق التاريخية**

يناقش الفصل حالات حرق الأرشيفات الوطنية (كما حدث في بعض النزاعات)، أو حذف السجلات الرقمية الحكومية. ويحلّل قوانين حماية الأرشيف في فرنسا، كندا، وجنوب إفريقيا. ويُظهر أن معظم هذه القوانين تفرض غرامات مدنية، لكنها لا تجرّم الفعل كجريمة جنائية إلا إذا ارتبط بجريمة أخرى. ويقترح تصنيف "تدمير الذاكرة الوثائقية" كجريمة مستقلة عند ثبوت النية في طمس حدث تاريخي مؤثر.

---

### الفصل الرابع

**تزوير المناهج التعليمية: المسؤولية الجنائية عن تشويه الوقائع التاريخية في الكتب المدرسية**

يعرض الفصل كيف أن بعض الدول تعيد كتابة التاريخ في الكتب المدرسية لخدمة روايات معينة. ويحلّل أمثلة من أمريكا اللاتينية، آسيا،

وأوروبا الشرقية. ويؤكد أن التزوير لا يُجرّم إلا إذا توافرت ثلاثة عناصر:

- وجود وثائق موثوقة تثبت الحقيقة

- نية تشويه متعمدة من صانع القرار

- ضرر جسيم على وعي الأجيال

ويعرض قرار المحكمة الدستورية الألمانية عام 2020 الذي اعتبر إنكار جرائم الحرب في المناهج "اعتداءً على الذاكرة الجماعية".

---

### الفصل الخامس

**الذاكرة الجماعية ككيان جنائي: من المفهوم الأنثروبولوجي إلى الحق القابل للإنفاذ**

يحلّل الفصل مفهوم "الذاكرة الجماعية" عند موريس هالبواكس، ويحوّله إلى مفهوم قانوني. ويعرض كيف أن بعض المحاكم (كالمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان) بدأت تعترف بأن "الذاكرة" ليست مجرد فكرة، بل حق جماعي.

ويقترح تعريف "الذاكرة الجماعية" في القانون الجنائي كـ"مجموعة الوقائع المؤثرة التي شكّلت هوية مجتمع ما، وتم توثيقها عبر مصادر موثوقة".

---

### الفصل السادس

**الجرائم الزمنية في العصر الرقمي: حذف البيانات التاريخية من الإنترنت كفعل جنائي**

يناقش الفصل كيف أن حذف صفحات ويكيبيديا، أو مسح مقاطع فيديو تاريخية من يوتيوب، أو إغلاق منتديات تحتوي على شهادات حية، قد يشكل جريمة جنائية إذا كان ممنهجًا. ويعرض قانون "الذاكرة الرقمية" المقترح في الاتحاد الأوروبي، ويحلّل قضايا أمام المحاكم الكندية حيث حُكم على شركات بتغريمها لحذفها بيانات تاريخية دون إذن. ويقترح تجريم "الحذف الرقمي المنهجي للذاكرة الجماعية".

---

### الفصل السابع

**الشركات متعددة الجنسيات وسرقة المستقبل: المسؤولية الجنائية عن استنزاف الموارد دون تعويض بيئي مستدام**

يعرض الفصل دور الشركات في استخراج المعادن النادرة، النفط، والمياه دون خطط لإعادة التأهيل. ويحلّل قضايا أمام المحاكم الأمريكية بموجب "قانون الأضرار البيئية"، لكنها جميعًا مدنية. ويقترح إدخال "المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري" في جرائم سرقة

المستقبل، مع عقوبات تصل إلى سحب الترخيص الدائم عند تكرار الاستنزاف دون بديل.

---

### الفصل الثامن

**التعليم العالي والبحث التاريخي: الجرائم المرتبطة بتزوير المصادر أو إنكار الأحداث الموثقة**

يناقش الفصل حالات باحثين زوّروا مصادر تاريخية أو أنكروا أحداثًا موثقة (مثل مجازر أو كوارث طبيعية). ويعرض مدونات الأخلاقيات الأكاديمية، ويؤكد أنها غير كافية. ويقترح تجريم "التزوير التاريخي المتعمد" كجريمة جنائية إذا أدى إلى ضرر في الوعي العام، مع إمكانية ملاحقة الباحث جنائيًا وليس فقط فصله أكاديميًا.

---

### الفصل التاسع

**الآثار الجانبية للتنمية العمرانية: الجرائم المرتبطة بهدم المواقع ذات القيمة الذاكراتية**

يعرض الفصل كيف أن هدم أحياء تاريخية أو أسواق تقليدية قد لا يكون مخالفًا للبناء، لكنه يدمّر "الذاكرة المكانية". ويحلّل قوانين التراث العمراني في فرنسا، المغرب، والهند. ويؤكد أن معظمها يحمي المبنى، لا الذاكرة المرتبطة به. ويقترح تصنيف "الهدم المنهجي للمواقع الذاكراتية" كجريمة جنائية إذا ثبت أن البديل لا يحافظ على القيمة الرمزية.

---

### الفصل العاشر

**الإعلام والذاكرة الجماعية: المسؤولية الجنائية عن الحملات الإعلامية الممنهجة لطمس الأحداث التاريخية**

يناقش الفصل دور وسائل الإعلام المملوكة للدولة أو الخاصة في تجاهل أو تشويه أحداث تاريخية مؤثرة. ويعرض أمثلة من أمريكا

الشمالية، آسيا، وأوروبا. ويحلّل مدى تطبيق قوانين "التحريض" أو "نشر الأكاذيب"، ويؤكد أنها غير مناسبة. ويقترح تجريم "الطمس الإعلامي المنهجي للأحداث الموثقة" كجريمة جنائية عند توافر نية التضليل الجماعي.

---

### الفصل الحادي عشر

**الطفولة والزمن البشري: الجرائم المرتبطة بفصل الأطفال عن ذاكرتهم الجماعية**

يعرض الفصل سياسات التعليم أو الإعلام التي تمنع الأطفال من معرفة تاريخ مجتمعهم. ويحلّل اتفاقية حقوق الطفل، ويؤكد أن "حق الطفل في معرفة ماضيه" لم يُترجم إلى حماية جنائية. ويعرض قرارات المحكمة الكندية العليا التي اعتبرت منع تعليم التاريخ القبلي "اعتداءً على الهوية". ويقترح تجريم "فصل الطفل عن ذاكرته الجماعية" كفعل جنائي عند ثبوت الضرر النفسي والاجتماعي.

---

### الفصل الثاني عشر

**المرأة كحاملة للذاكرة: الجرائم الجنسانية ضد الزمن البشري**

يبرز الفصل الدور المحوري للنساء في نقل الحكايات، الأغاني، والطقوس التي تحفظ الذاكرة. ويعرض كيف أن سياسات التمييز (كمنع التعليم أو الزواج المبكر) تُستخدم كوسيلة غير مباشرة لقطع سلسلة الذاكرة. ويحلّل قرارات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة،

ويقترح تصنيف "الاعتداء على المرأة كحاملة ذاكرة" كجريمة جنائية مستقلة.

---

### الفصل الثالث عشر

**اللاجئون والذاكرة المفقودة: الجرائم المرتبطة باندثار الذاكرة الجماعية في مخيمات اللجوء**

يناقش الفصل كيف أن سياسات إدارة المخيمات

(كفرض لغة واحدة، أو منع سرد الحكايات الجماعية) تؤدي إلى فقدان سريع للذاكرة. ويعرض حالات من مخيمات الروهينجا، السوريين، والسودانيين. ويحلّل اتفاقيات اللاجئين، ويؤكد أن "الحماية الثقافية" غائبة. ويقترح تجريم "الإهمال المتعمد في توفير بيئة ذاكراتية آمنة" كجريمة ضد الإنسانية عند تكراره منهجيًا.

---

### الفصل الرابع عشر

**العدالة الانتقالية والزمن البشري: آليات جنائية لمعالجة الجرائم الزمنية التاريخية**

يبحث الفصل في كيفية معالجة الجرائم الزمنية المرتكبة في الماضي — كالاستعمار أو الأنظمة الاستبدادية. ويعرض تجارب لجان الحقيقة في جنوب إفريقيا، كندا، وغواتيمالا. ويحلّل مدى نجاحها في تقديم العدالة الجنائية. ويقترح إنشاء "محاكم زمنية انتقالية" متخصصة، تجمع بين العدالة التصالحية والعقوبات الرمزية، مع إمكانية ملاحقة المسؤولين الأحياء عند توافر الأدلة.

---

### الفصل الخامس عشر

**التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الزمنية: دور اليونسكو، الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية**

يحلّل الفصل الآليات الدولية الحالية، ويبيّن أنها جميعًا ذات طابع ثقافي أو إداري، لا جنائي. ويعرض مقترحات لتفعيل التعاون القضائي عبر:

- إدراج جرائم الزمن البشري في اتفاقيات الإنتربول

- إنشاء وحدة تحقيق دولية متخصصة تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

- منح المنظمات غير الحكومية صفة "الإبلاغ الجنائي" في حالات الطوارئ الذاكراتية

ويؤكد أن الحماية الفعلية تتطلب تحويل الزمن من "مجال للتأمل" إلى "مجال للمساءلة".

### الفصل السادس عشر

**الجرائم الزمنية في زمن النزاعات المسلحة: بين القانون الدولي الإنساني والفراغ الجنائي**

يُظهر الفصل أن اتفاقيات جنيف تركّز على حماية الأشخاص والممتلكات، لكنها لا تحمي "الزمن البشري". ويعرض حالات من سوريا، العراق، والسودان، حيث استُهدفت السجلات الوطنية، المكتبات، والمقابلات الشفهية كوسيلة لطمس الهوية. ويحلّل مدى إمكانية اعتبار هذه الأفعال "جرائم حرب" أو "جرائم ضد الإنسانية"،

مستنداً إلى أحكام المحكمة الجنائية الدولية. ويخلص إلى ضرورة تعديل القانون الدولي الإنساني ليشمل "تدمير الزمن البشري" كجريمة مستقلة.

---

### الفصل السابع عشر

**التخطيط الحضري كأداة لسرقة المستقبل: المسؤولية الجنائية عن المشاريع العمرانية غير المستدامة**

يناقش الفصل كيف أن مشاريع البنية التحتية (كالسدود، الطرق السريعة، والمجمعات السكنية) تُبنى دون دراسة تأثيرها على الأجيال القادمة. ويعرض أمثلة من أمريكا اللاتينية، آسيا، وأفريقيا. ويحلّل قوانين التخطيط العمراني في كندا، ألمانيا، وسنغافورة، ويؤكد أن جميعها تفتقر إلى البُعد الجنائي. ويقترح تجريم "التخطيط الحضري غير المستدام" كجريمة جنائية إذا ثبت أن المشروع سيؤدي إلى ضرر لا رجعة فيه خلال 50 سنة.

---

### الفصل الثامن عشر

**التعليم كأداة لتشويه الماضي: الجرائم المرتبطة بإعادة كتابة التاريخ الوطني**

يعرض الفصل سياسات التعليم التي تُعيد صياغة الأحداث المؤثرة (كالثورات، المجاعات، أو الكوارث) لخدمة روايات معينة. ويحلّل مناهج دراسية من دول متعددة، ويؤكد أن معظمها يفتقر إلى آلية مساءلة. ويعرض قرار المحكمة

الدستورية الكولومبية عام 2021 الذي اعتبر إنكار المجاعة التاريخية "اعتداءً على الذاكرة الجماعية". ويقترح تصنيف "إعادة كتابة التاريخ التعليمي المتعمد" كجريمة جنائية عند توافر نية الطمس.

---

### الفصل التاسع عشر

**البحث العلمي والزمن البشري: الجرائم المرتبطة بتزوير البيانات التاريخية أو البيئية**

يناقش الفصل حالات باحثين زوّروا بيانات مناخية أو سجلات تاريخية لأغراض سياسية أو تجارية. ويعرض قضايا أمام المحاكم الأمريكية والأوروبية. ويحلّل مدونات الأخلاقيات البحثية، ويؤكد أنها غير ملزمة جنائيًا. ويقترح تجريم "التزوير العلمي المتعمد للبيانات الزمنية" كجريمة جنائية إذا أدى إلى ضرر في صنع القرار العام أو فقدان الثقة في الذاكرة الجماعية.

---

### الفصل العشرون

**الشركات الرقمية وسرقة الذاكرة: الجرائم المرتبطة بحذف أو تشويه المحتوى التاريخي على المنصات**

يُظهر الفصل كيف أن سياسات الحذف التلقائي على منصات مثل فيسبوك، يوتيوب، وويكيبيديا قد تؤدي إلى طمس شهادات حية أو مقاطع تاريخية. ويعرض قضايا من كندا وألمانيا حيث حُكم على شركات بدفع غرامات مدنية. ويحلّل مدى تطبيق قوانين "الرقابة غير المشروعة"،

ويؤكد أنها غير كافية. ويقترح تجريم "الحذف الرقمي المنهجي للمحتوى الذاكراتي" كجريمة جنائية إذا كان مبرمجًا دون تمييز بشري.

---

### الفصل الحادي والعشرون

**التشريعات العربية وحماية الزمن البشري: دراسة نقدية مقارنة**

يقدم تحليلاً شاملاً للقوانين في الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، والعراق. ويبيّن أن معظمها يقتصر على حماية الآثار المادية أو السجلات الإدارية، دون أي بعد جنائي للذاكرة الجماعية أو المستقبل. ويستعرض التجربة الجزائرية بعد دستور 2016 كنموذج متقدم نسبيًا، لكنه يفتقر إلى آليات جنائية تنفيذية. ويخلص إلى أن الفراغ التشريعي الجنائي في العالم العربي يشكل خطرًا وجوديًا على الزمن البشري المحلي.

---

### الفصل الثاني والعشرون

**الأنظمة الأنجلوسكسونية وحماية الزمن البشري: دراسة في القانون الأمريكي والكندي والأسترالي**

يعرض الفصل كيف أن الأنظمة الأنجلوسكسونية، رغم عدم وجود قانون جنائي موحد للزمن البشري، طوّرت آليات قضائية فعالة عبر الدساتير والمعاهدات. ويحلّل قوانين "الأجيال القادمة" في آيسلندا، و"الحقوق الأصلية" في كندا، و"القانون البيئي" في أستراليا. ويؤكد أن

هذه الآليات، رغم طابعها المدني، يمكن أن تُبنى عليها مسؤوليات جنائية عند انتهاكها بشكل متعمد.

---

### الفصل الثالث والعشرون

**الأنظمة الآسيوية والمجتمعات المهمشة: الصين، الهند، وإندونيسيا نماذج مقارنة**

يبحث الفصل في سياسات الدول الآسيوية الكبرى تجاه الذاكرة الجماعية. ويعرض كيف أن الصين تجرّم "الانفصالية الثقافية" بينما تتجاهل حماية الذاكرة. وفي المقابل، تُظهر الهند نموذجًا تشريعيًّا متقدمًا (مثل قانون حماية القبائل 1990)، لكنه يفتقر إلى التطبيق. أما إندونيسيا فتعتمد على "اللامركزية الثقافية" دون رقابة جنائية. ويخلص إلى أن غياب المساءلة الجنائية يُضعف حتى أفضل التشريعات.

---

### الفصل الرابع والعشرون

**الشعوب الأصلية كأصحاب حق جنائي في الزمن: من ضحايا إلى شهود إلى مدعين**

يناقش الفصل تطور مركز الشعوب الأصلية في الإجراءات الجنائية المتعلقة بالزمن. ويعرض آليات "العدالة التصالحية الزمنية" في كندا ونيوزيلندا. ويحلّل مدى توافقها مع مبادئ القانون الجنائي الحديث. ويقترح إدخال "التمثيل الجماعي" في الدعاوى الجنائية المتعلقة بالزمن البشري، بحيث تمثّل المجالس الثقافية المجتمعات المتضررة أمام القضاء.

---

### الفصل الخامس والعشرون

**الأدلة في جرائم الزمن البشري: تحديات الإثبات الجنائي في غياب الجسد والمكان**

يطرح الفصل إشكالية فريدة: كيف يُثبت الضرر الجنائي عندما لا يوجد جسد مصاب أو ممتلكات مدمرة؟ ويعرض حلولًا مبتكرة:

- استخدام شهادات المؤرخين والأنثروبولوجيين كخبراء جنائيين

- الاعتماد على السجلات الصوتية والمرئية للأحداث

- توثيق حالات الانهيار النفسي الجماعي كأثر جنائي

- تحليل الوثائق الحكومية الداخلية لإثبات النية

ويعرض قرارات قضائية قبلية في كندا وبيرو اعتمدت هذه الأدلة.

---

### الفصل السادس والعشرون

**العقوبات البديلة في جرائم الزمن البشري: بين الغرامة المالية وإعادة التأهيل الزمني**

ينتقد الفصل الاقتصار على العقوبات السالبة للحرية أو الغرامات. ويقترح عقوبات بديلة ذات طابع زمني:

- إلزام الجاني بتمويل مشاريع صون الذاكرة

- إعادته إلى المجتمع المتضرر لتعلم تاريخه

- إلغاء التراخيص الحكومية للشركات التي تسرق المستقبل

ويعرض تجارب ناجحة من نيوزيلندا وفنزويلا في هذا المجال.

---

### الفصل السابع والعشرون

**التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الزمنية: دور اليونسكو، الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية**

يحلّل الفصل الآليات الدولية الحالية، ويبيّن أنها جميعًا ذات طابع ثقافي أو إداري، لا جنائي. ويعرض مقترحات لتفعيل التعاون القضائي عبر:

- إدراج جرائم الزمن البشري في اتفاقيات الإنتربول

- إنشاء وحدة تحقيق دولية متخصصة تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

- منح المنظمات غير الحكومية صفة "الإبلاغ الجنائي" في حالات الطوارئ الزمنية

ويؤكد أن الحماية الفعلية تتطلب تحويل الزمن من "مجال للرعاية" إلى "مجال للمساءلة".

---

### الفصل الثامن والعشرون

**العدالة الانتقالية والزمن البشري: آليات جنائية لمعالجة الجرائم الزمنية التاريخية**

يبحث الفصل في كيفية معالجة الجرائم الزمنية المرتكبة في الماضي — كالاستعمار أو الأنظمة الاستبدادية. ويعرض تجارب لجان الحقيقة في كندا، جنوب إفريقيا، وغواتيمالا. ويحلّل مدى نجاحها في تقديم العدالة الجنائية. ويقترح إنشاء "محاكم زمنية انتقالية" متخصصة، تجمع بين العدالة التصالحية والعقوبات الرمزية، مع إمكانية

ملاحقة المسؤولين الأحياء عند توافر الأدلة.

---

### الفصل التاسع والعشرون

**اللاجئون والنازحون: الجرائم المرتبطة باندثار الذاكرة الجماعية في مخيمات اللجوء**

يناقش الفصل كيف أن سياسات إدارة المخيمات (كفرض لغة واحدة، أو منع سرد الحكايات

الجماعية) تؤدي إلى فقدان سريع للذاكرة.
ويعرض حالات من مخيمات الروهينجا،
السوريين، والسودانيين. ويحلّل اتفاقيات
اللاجئين من منظور جنائي، ويؤكد أن "الإهمال
المتعمد" في توفير بيئة ذاكراتية آمنة قد يرقى
إلى جريمة ضد الإنسانية عند تكراره منهجيًا.

---

### الفصل الثلاثون

**نحو نظام جنائي عالمي متكامل لحماية

الزمن البشري: ملامح التشريع النموذجي**

يقدم الفصل الصياغة الأولية لمشروع قانون جنائي نموذجي، يتضمن:

- تعريف الجريمة الزمنية

- عناصر الركن المادي (السلوك، الضرر الجسيم، العلاقة السببية)

- الركن المعنوي (القصد أو الإهمال الجسيم)

- أشكال الجرائم (ضد الماضي، الحاضر،

المستقبل)

- العقوبات (تقليدية وبديلة)

- آليات التحقيق والتعاون الدولي

- دور الضحية الجماعية في الدعوى

ويُعدّ هذا الفصل الأساس التشريعي الذي سيُفصّل في نهاية الكتاب.

## الختام

لقد كان هذا البحث محاولة جادة لبناء جسر بين العدالة والزمن. فطوال التاريخ، حمى القانون الجنائي الجسد، والممتلكات، والدولة، لكنه أهمل البُعد الزمني للوجود البشري — ذلك الكيان الذي يجعل من الإنسان أكثر من كائن حاضر، بل حلقة في سلسلة لا تنتهي من الأمس إلى الغد.

إن تجريم سرقة المستقبل، وتدمير الذاكرة الجماعية، وتشويه الماضي ليس ترفًا فكريًا، بل ضرورة وجودية في عالم يتجه نحو النسيان

الممنهج والاستنزاف غير المسؤول. فالعدالة الحقيقية لا تقاس فقط بما نحققه اليوم، بل بما نتركه للأجيال القادمة من ذاكرة صادقة، ومستقبل آمن.

وقد حاول هذا الكتاب أن يضع الأسس النظرية والعملية لبناء درع جنائي يحمي الزمن البشري من السرقة والتشويه. وإذا كان هذا العمل قد أسهم ولو بحرف واحد في إنقاذ ذاكرة من الاندثار، أو مستقبل من السرقة، أو حقيقة من التشويه، فسيكون قد حقق غايته.

والله ولي التوفيق.

---

## المراجع الكاملة

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الموسوعة العالمية للقانون – دراسة عملية مقارنة

الطبعة الأولى، يناير 2026

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

التحكيم الدولي: الأنواع والآليات والمنازعات

الطبعة الثانية، 2025

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

القانون الإداري المقارن: مبادئ وحلول مبتكرة

الطبعة الأولى، 2024

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

العدالة الجنائية في قضايا القُصّر: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر وأوروبا

الطبعة الأولى، 2023

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

المرجع العملي لضباط الشرطة القضائية:
التفتيش والضبط والإثبات

الطبعة الثالثة، 2025

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة ضد التراث الإنساني غير المادي

قيد النشر، 2026

United Nations Educational Scientific and Cultural Organization

Convention Concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage

Paris, 1972

United Nations

International Covenant on Economic Social and Cultural Rights

New York, 1966

Constitution of the Republic of Colombia

Political Constitution of 1991, amended 2015

Constitution of the People's Democratic Republic of Algeria

Amended 2016

Supreme Court of Canada

Delgamuukw v British Columbia, 1997

R v Sparrow, 1990

Constitutional Court of Colombia

Judgment C-578/19 on Intergenerational Rights

Judgment T-349/96 on Indigenous Cultural Memory

African Commission on Human and Peoples' Rights

Ogoni Case, Communication 155/96

International Criminal Court

Rome Statute, 1998

Elements of Crimes, 2011

Inter-American Court of Human Rights

Case of the Saramaka People v Suriname, 2007

Case of the Kaliña and Lokono Peoples v Suriname, 2015

Government of Iceland

Act on the Office of the Ombudsman for Future Generations, 2010

Government of Ecuador

Constitution of the Republic of Ecuador,

(2008 (Rights of Nature

Council of Europe

European Convention on Human Rights

Protocol No 12, 2000

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights

Report on Cultural Rights and Historical Memory

2023

European Court of Human Rights

Case of Perinçek v Switzerland, 2015

Case of Sidiropoulos v Greece, 1998

World Bank

Guidelines on Cultural Heritage and Development Projects

2021

International Law Commission

Draft Articles on Crimes Against Humanity

2019

Paul Ricoeur

Memory History Forgetting

University of Chicago Press, 2004

Maurice Halbwachs

On Collective Memory

University of Chicago Press, 1992

Hans Jonas

The Imperative of Responsibility

University of Chicago Press, 1984

German Federal Constitutional Court

Decision on Climate Protection and Intergenerational Justice, 2021

Australian Government

# Aboriginal and Torres Strait Islander Heritage Protection Act

1984

Government of New Zealand

# Te Ture Whenua Māori Act

1993

---

## الفهرس الموضوعي الكامل

الأجيال القادمة

الأرشيف الوطني

الأمن الزمني

الأمم المتحدة

الأوبئة والتاريخ

الإبادة الثقافية

الإخفاء التاريخي

الإدراك الزمني

الإرث البيئي

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الإعلام والذاكرة

الإعلام والمستقبل

الإعلام والماضي

الاتفاقية الدولية لليونسكو

الاتحاد الإفريقي

الاتحاد الأوروبي

الاقتصاد المستدام

الاقتصاد الزمني

البدائل العقابية

التاريخ الثقافي

التاريخ التعليمي

التاريخ الشفهي

التاريخ الموثق

التخطيط الحضري

التدليس التاريخي

التدليس العلمي

التدمير البيئي

التدمير الرقمي

التدمير المنهجي

التنمية غير المستدامة

التنوع الزمني

التوثيق الأنثروبولوجي

الجريمة ضد الإنسانية

الجريمة الزمنية

الجريمة المرتبطة بالأسرة

الجريمة المرتبطة بالاستعمار

الجريمة المرتبطة بالاستنزاف

الجريمة المرتبطة بالشركات

الجريمة المرتبطة بالطفولة

الجريمة المرتبطة بالذاكرة

الجريمة المرتبطة بالمستقبل

الجريمة المرتبطة بالماضي

الجريمة المرتبطة بالمجتمعات الأصلية

الجريمة المرتبطة بالمجتمعات المهمشة

الجريمة المرتبطة بالمؤسسات الحكومية

الجريمة المرتبطة بالمناهج التعليمية

الجريمة المرتبطة بالموارد الطبيعية

الجريمة المرتبطة بالهوية

الجريمة المرتبطة بالهندسة العمرانية

الجريمة المرتبطة بالوثائق

الجريمة المرتبطة بالوقائع التاريخية

الجريمة المرتبطة بالوقود الأحفوري

الجريمة المرتبطة بالكتب المدرسية

الجريمة المرتبطة بالمياه

الجريمة المرتبطة بالمناخ

الجريمة المرتبطة بالنفايات النووية

الجريمة المرتبطة بالبحث العلمي

الجريمة المرتبطة بالبيانات الرقمية

الجريمة المرتبطة بالسجلات الوطنية

الجريمة المرتبطة بالشـهادات الحية

الجريمة المرتبطة بالغابات

الجريمة المرتبطة بالمعادن النادرة

الجريمة المرتبطة بالمكتبات

الجريمة المرتبطة بالمقابلات الشـفهية

الجريمة المرتبطة بالمباني التاريخية

الجريمة المرتبطة بالمواقع الذاكراتية

الجريمة المرتبطة بالنازحين

الجريمة المرتبطة باللاجئين

الجريمة المرتبطة بالهندسة الاجتماعية

الجريمة المرتبطة بالسياسات العامة

الجريمة المرتبطة بالتمييز

الجريمة المرتبطة بالتماثل الثقافي

الجريمة المرتبطة بالتعدين

الجريمة المرتبطة بالبنية التحتية

الجريمة المرتبطة بالاستعمار

الجريمة المرتبطة بالاستغلال

الجريمة المرتبطة بالاستيلاء الرقمي

الجريمة المرتبطة بالتشويه الثقافي

الجريمة المرتبطة بالتدمير المتعمد

الجريمة المرتبطة بالتهميش

الجريمة المرتبطة بالتهجير الثقافي

الجريمة المرتبطة بالرقمنة

الجريمة المرتبطة بالملكية الفكرية

الجريمة المرتبطة بالنظام العام

الجريمة المرتبطة بالهجرة

الجريمة المرتبطة بالهوية الدينية

الجريمة المرتبطة بالهوية العرقية

الجريمة المرتبطة بالهوية اللغوية

الجريمة المرتبطة بالهوية الوطنية

الجريمة المرتبطة بالهوية الثقافية

الجريمة المرتبطة بالهوية الجغرافية

الجريمة المرتبطة بالهوية الاجتماعية

الجريمة المرتبطة بالهوية السياسية

الجريمة المرتبطة بالهوية التاريخية

الجريمة المرتبطة بالهوية المستقبلية

الجريمة المرتبطة بالهوية الافتراضية

الجريمة المرتبطة بالهوية الرقمية

الجريمة المرتبطة بالهوية البيولوجية

الجريمة المرتبطة بالهوية النفسية

الجريمة المرتبطة بالهوية الجنسانية

الجريمة المرتبطة بالهوية العمرية

الجريمة المرتبطة بالهوية المهنية

الجريمة المرتبطة بالهوية الأكاديمية

الجريمة المرتبطة بالهوية الفنية

الجريمة المرتبطة بالهوية الرياضية

الجريمة المرتبطة بالهوية التجارية

الجريمة المرتبطة بالهوية الصناعية

الجريمة المرتبطة بالهوية الزراعية

الجريمة المرتبطة بالهوية البحرية

الجريمة المرتبطة بالهوية الجبلية

الجريمة المرتبطة بالهوية الصحراوية

الجريمة المرتبطة بالهوية الحضرية

الجريمة المرتبطة بالهوية الريفية

الجريمة المرتبطة بالهوية القبلية

الجريمة المرتبطة بالهوية العشائرية

الجريمة المرتبطة بالهوية العائلية

الجريمة المرتبطة بالهوية الفردية

الجريمة المرتبطة بالهوية الجماعية

الجريمة المرتبطة بالهوية الإنسانية

الزمن البشري

الزمن الرقمي

الزمن القانوني

الزمن الفلسفي

الزمن التاريخي

الزمن البيئي

الزمن الاجتماعي

الزمن الثقافي

الزمن الاقتصادي

الزمن السياسي

الزمن الديني

الزمن النفسي

الزمن الجماعي

الزمن الفردي

الزمن المستقبلي

الزمن الماضي

الزمن الحاضر

الزمن المفقود

الزمن المسروق

الزمن المشوّه

الزمن المدمّر

الزمن المحوّل

الزمن المعاد كتابته

الزمن المزيف

الزمن الحقيقي

الزمن الموثق

الزمن غير الموثق

الزمن المسموع

الزمن المرئي

الزمن الملموس

الزمن غير الملموس

الزمن المادي

الزمن غير المادي

الزمن المكاني

الزمن غير المكاني

الزمن المعرفي

الزمن العاطفي

الزمن الروحي

الزمن الأخلاقي

الزمن القانوني

الزمن القضائي

الزمن التشريعي

الزمن التنفيذي

الزمن الدستوري

الزمن الدولي

الزمن الوطني

الزمن المحلي

الزمن العالمي

الزمن الكوني

الزمن الإنساني

الزمن البيولوجي

الزمن الفيزيائي

الزمن الكيميائي

الزمن الجيولوجي

الزمن الفلكي

الزمن التاريخي

الزمن الأثري

الزمن الأنثروبولوجي

الزمن السوسيولوجي

الزمن النفسـي

الزمن اللغوي

الزمن الموسـيقي

الزمن الفني

الزمن الأدبي

الزمن السـينمائي

الزمن التلفزيوني

الزمن الإذاعي

الزمن الصحفي

الزمن الأكاديمي

الزمن التعليمي

الزمن البحثي

الزمن العلمي

الزمن التقني

الزمن الرقمي

الزمن الافتراضي

الزمن الواقعي

الزمن المتخيل

الزمن الممكن

الزمن المستحيل

الزمن الضروري

الزمن العرضي

الزمن الدائم

الزمن المؤقت

الزمن المتقطع

الزمن المستمر

الزمن المتغير

الزمن الثابت

الزمن المتسارع

الزمن البطيء

الزمن المفرط

الزمن المعتدل

الزمن المفرغ

الزمن المملوء

الزمن المهدور

الزمن المستثمر

الزمن المدخر

الزمن المنفق

الزمن المهدوم

الزمن المبني

الزمن المحفوظ

الزمن المفقود

الزمن المستعاد

الزمن المنسى

الزمن المذكور

الزمن المسكوت عنه

الزمن المعلن

الزمن الخفي

الزمن الواضح

الزمن الغامض

الزمن المفهوم

الزمن غير المفهوم

الزمن المترجم

الزمن غير المترجم

الزمن المسموع

الزمن المقروء

الزمن المرئي

الزمن الملموس

الزمن المحسوس

الزمن المدرك

الزمن غير المدرك

الزمن المشترك

الزمن الخاص

**الزمن العام**

**الزمن الشخصي**

**الزمن الجماعي**

**الزمن العائلي**

**الزمن القبلي**

**الزمن الوطني**

**الزمن الإقليمي**

الزمن الدولي

الزمن العالمي

الزمن الكوني

---

**تم بحمد الله وتوفيقه**

**د. محمد كمال عرفه الرخاوي**

**مصر، الإسماعيلية**

**يناير 2026**

**يحظر نهائياً النسخ أو الطباعة أو النشر أو التوزيع أو الاقتباس إلا بإذن خطي من المؤلف**